الراعي البلاتيني
RASHID ENGINEERING مكتب الرّشيد للهندسة
ناصر إبراهيم الراشد Nasser I. Al-Rashid

مندوب وكالة الأنباء الفرنسية يحضر مجلسه ويصفه

هكذا يحنو على المواطنين الشيخ والعاجز.

كتب مندوب الوكالة الفرنسية للأنباء باري باركر بعد حضوره أحد هذه المجالس ما يلي: «وعلى الرغم من الحراسة الأمنية المشددة التي جرى تعزيزها في أعقاب العمليات الأنتحارية التي أوقعت ٣٥ قتيلا في الرياض في ١٢ آيار (مايو) ٢٠٠٤م، إلا أن أحدا لا يخضع للتفتيش وهو يدخل الديوان المفتوح للسعوديين جميعا، وأيضا للأجانب. شباب ومسنون، أصحاء ومعاقون، أغنياء وفقراء يتوافدون إلى القصر للقاء الأمير عبدالله الذي يستقبلهم أيضا على مائدته.

ويبرز هذا التقليد جزءً من الحياة اليومية في السعودية المترامية، التي تشكل القبائل نسيجها الاجتماعي، ويفتح الأمير المتقشف، الابن الثالث عشر للملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس السعودية أبواب قصره مرتين في الأسبوع على الأقل للأستماع إلى مظالم الناس وطلباتهم وشكاواهم، تماما كما يفعل الأمراء الآخرون مع المواطنين، فيما تستقبل زوجاتهم المواطنات السعوديات في جلسات مماثلة. مسؤول البروتوكول محمد الطبيشي قال لوكالة فرانس برس «كثيرون يفدون لمصافحة الأمير فقط، بينما يرفع الآخرون عرائض أو يطلبون مساعدة»، مضيفا أن الأمير يمكن أن يستقبل قرابة ألف شخص أيام الثلاثاء ويخصص أيام السبت «للحالات الخطيرة».

عندما يطل الأمير، ليدخل القاعة الفسيحة، يقف الجميع أحتراما حتى يصل إلى مجلسه، وعادة تفتتح الجلسة بآيات من القرآن الكريم، يقف بعدها الأمير ليصافح العلماء الضيوف قبل أن يستمع إلى أصحاب المظالم.

ويتزاحم أصحاب الحاجة ليحتلوا مكانا في الصف الطويل، فيما معاونو الأمير يشددون عليهم أن يصافحوا الأمير ويقدموا عرائضهم دون الدخول في حديث طويل، حتى يتنسى له أستقبال الجميع، إلا أن بعض المراجعين يتجاوزون التعليمات وسرعان ما يتدخل المعاونون بلطف، لكن بحزم. صاحب الحاجة يقدم العريضة التي أعدها إلى الأمير ويتسلمها مسؤول إلى جانبه، قبل أن يسمح له بأنٍ يجلس لبرهة قرب الأمير ويشرح حالته، وغالبا ما تلبى كل الحاجات في حدود القانون. بعضهم يطلب أن تصل الكهرباء إلى قراهم، أو بناء طرق، أو علاجا طبيا» كما يقول عبدالرحمن السعيد أحد مستشاري الأمير، وهناك من يطلبون مساعدة غالبا ما تقدم، هذه الجلسات تعطي فكرة كيف تسير الأمور في السعودية التي يسعى الأمير عبدالله إلى إدخال الإصلاحات الأقتصادية والأجتماعية إليها بما لا يخل بالتوزان بين التقاليد الإسلامية والحاجات التي يفرضها تحديث البلاد».